الممتنع في الواجب هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار في الخارج
الذي هو موجب للامكان واما التركيب الذهني للواجب تعالى
فلم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار
في الذهن لا يوجب الا امكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده الخارجي
اي غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود حينئذ هو مفتقرا الى الغير
اي المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علة فلا بد له من مؤثر
وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود
لان العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها على معلولها بالوجود فان
العقل قد لا يلاحظ كون الشيء موجودا امتنع ان لا يلاحظ كونه مبدأ
للوجود مع انه لا فيكون الشيء موجودا قبل نفسه هذا خلف وان كان
غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير في الوجود
وهذا خلف فقال المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط
على جميع الموجودات وظهر فيها فلم يخل عنه شيء من الاشياء
بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات
وتعينات اعتبارية

فصل في ان وجوب الوجود

واجب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون صفة
الشيء عين حقيقته مع ان كلا واحد من الموصوف والصفة يشهد
بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته
ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا
فانهم قالوا لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاته
ليست كامنة في انكشاف الاشياء وظهورها عليك بل تحتاج
في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى
فانه لا يحتاج في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة
تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة عليه لذاته فذاته
بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى
مؤثرة بذاتها لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا
الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات
متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه اذا تحقق
الى نفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات
وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته

Copyright © King Saud University